توقعات إيجابية رغم الصدمة بناء على حجم التداول وانعكاسات ارتفاع أسعار النفط والفائدة خليجياً

تصحيح كبير في أسواق المنطقة.. وشراء قوي في بورصة الكويت

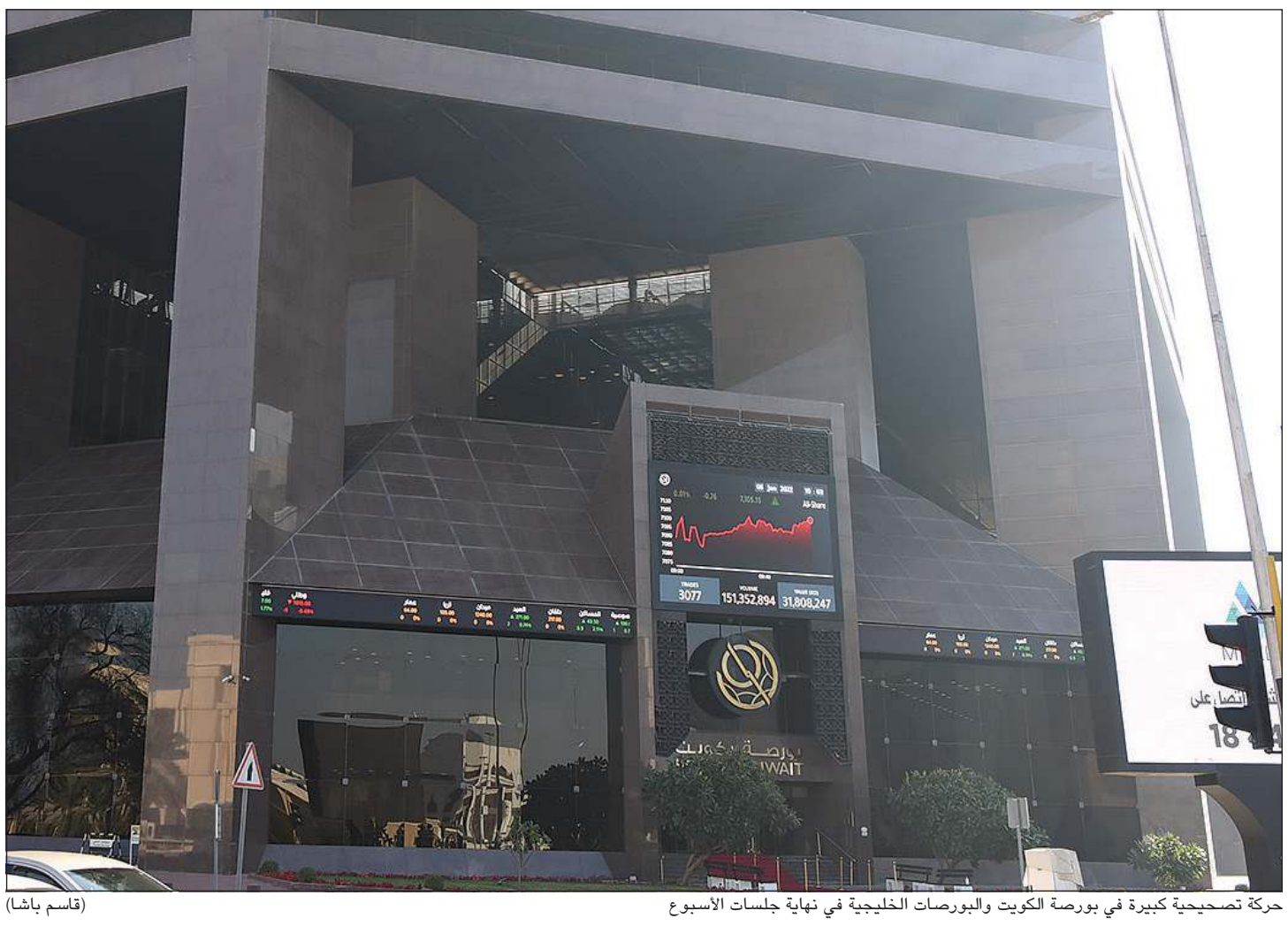
حركة تصحيحية كبيرة في بورصة الكويت والبورصات الخليجية في نهاية جلسات الأسبوع (قاسم باشا)

شريف حمدي

رغم الصدمة الكبيرة التي أصابت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أمس، وبينها بورصة الكويت التي سجلت هبوطا بنسبة 3,3٪ مقابل 5,7٪ هبوطا في بورصة دبي و4٪ في السعودية و2,4٪ في قطر، فإن هذه الأرقام أتت في إطار تصحيحي، إضافة إلى كونها ردة فعل على الهبوط الكبير في السوق الأميركي على مدى 5 جلسات متتالية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على أسواق الخليج منذ يوم الثلاثاء الماضي حتى نهاية تداولات يوم أمس.

لكن في مقابل هذا الهبوط الكبير، سجلت بورصة الكويت أمس تداولا بلغ حجمه 138 مليون دينار، وهو ضعف متوسط التداول اليومي، ما يشير إلى وجود حركة شراء واضحة رغم الصورة التشاؤمية التي رسمت حول تراجع الأسواق الخليجية، حيث أكد الخبراء على أن كل المعطيات الاقتصادية العالمية تصب في مصلحة الاقتصادات الخليجية خلال الفترة المقبلة، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع أسعار الفائدة الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على أرباح البنوك الكويتية والخليجية واقتصادات المنطقة بشكل عام.

وفي التفاصيل، شهدت بورصة الكويت أمس جلسة تراجعت فيها كل مؤشراتها ومتغيراتها، وذلك على إثر استمرار موجة تصحيحية تسيطر على مجريات التداول منذ استئناف النشاط عقب عطلة عيد الفطر باستثناء جلسة الخميس الماضي.

وتقدر الخسائر السوقية للبورصة الكويتية بـ 1,6 مليار دينار بنسبة انخفاض 3,3٪ لتتراجع القيمة إلى 46,464 مليار دينار من 48,078 مليارا أول من أمس، وتراجع مؤشر السوق الأول في جلسة امس بنسبة 3,4٪ بعد ان قلص جزءا من الخسائر التي تجاوزت 4٪ أثناء التداول، وفقد المؤشر 305,8 نقطة ليصل إلى 8737 نقطة، فيما خسر مؤشر السوق الرئيسي 3,3٪ بخسارته 205,6 نقطة ليصل إلى 6079 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 3,4٪ بخسارته 273,4 نقطة ليصل إلى 7868 نقطة.

وتزامن ذلك مع موجة بيعية ضربت أسواق المنطقة وتسببت بخسائر بلغت نحو 120,4 مليار دولار تصدرها السوق السعودي بـ 79,9 مليار دولار، تلاه سوق أبوظبي بـ 23,5 مليار دولار، ثم سوق دبي الذي خسر 6,6 مليارات دولار، تلاه سوق الكويت بخسارة 5,3 مليارات دولار، وسوق قطر بـ 4,2 مليارات دولار، فيما خسر سوق البحرين 0,8 مليار دولار، وسوق مسقط 0,1 مليار دولار، وفقا لبيانات شركة «كامكو انفست».

وبلغ إجمالي هذه الخسائر أسبوعيا 137,3 مليار دولار تصدرها السوق السعودي بـ 78,6 مليار دولار، تلاه سوق أبوظبي بـ 30,9 مليار دولار، ثم سوق دبي بـ 11,5 مليار دولار، والكويت بـ 10,1 مليارات دولار، وقطر بـ 4,7 مليارات دولار، والبحرين ب 1,5 مليار دولار، وأخيرا سوق مسقط ـ 0,1 مليار دولار.

وبالعودة لأداء بورصة الكويت اسبوعيا، كانت الخسائر هي الأعلى في 2022 على مستوى المؤشرات فضلا عن المتغيرات في مقدمتها القيمة السوقية التي فقدت نحو 3,3 مليارات دينار تشكل 6,6٪ من إجمالي القيمة التي لامست مستوى 50 مليار دينار الخميس الماضي، إلا ان القيمة تراجعت إلى 46,464 مليار دينار من 49,754 مليار دينار بسبب عمليات التصحيح، والعوامل الدولية الاخرى.

وخسر مؤشر السوق الأول بنهاية التعاملات الأسبوعية 7,2٪ بفقد 685 نقطة ليهوي إلى 8737 نقطة انخفاضا من 9422 نقطة الخميس الماضي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 5,9٪ بخسارته 385 نقطة ليتراجع إلى 6079 نقطة انخفاضا من 6464 نقطة، وتراجع كذلك مؤشر السوق العام بنسبة 6,9٪ بخسارته 592 نقطة ليصل إلى 7868 نقطة تراجعا من 8460 نقطة الأسبوع الماضي.

في المقابل، ارتفعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 31,5٪ بمحصلة أسبوعية 425 مليون دينار وبمتوسط يومي 85 مليون دينار مقارنة مع 323 مليون دينار بمتوسط يومي 64,5 مليون دينار الأسبوع الماضي. وارتفعت احجام التداول بنسبة 25,5٪ بكميات 1,516 مليار سهم مقارنة مع 1,208 مليار سهم الأسبوع الماضي.

مسجلاً معدل نمو إجمالي بـ 17,7٪ في 2021.. وهو الأسرع له منذ 7 سنوات

«أرابيان بيزنس»: 3 مليارات دولار قيمة سوق الاستشارات الخليجية

محمود عيسى

ذكرت صحيفة أرابيان بيزنس أن سوق الاستشارات الخليجية ينمو بأسرع معدل له منذ سبع سنوات ليتجاوز 3 مليارات دولار لأول مرة، وانه رغم أن المملكة العربية السعودية تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث نمو سوق الاستشارات، إلا أن الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر ثاني أكبر أسواق المنطقة سجلت نموا قويا بنسبة 16,6٪.

ونقلت الصحيفة عن التقرير الذي نشرته شركة Source Global Research انه بعد انكماش لأول مرة في تاريخه في عام 2020، انتعش سوق الاستشارات في دول مجلس التعاون الخليجي بقوة مسجلا معدل نمو إجمالي بنسبة 17,7٪ في عام 2021، وهو أسرع معدل نمو له منذ سبع سنوات.

ويشير التقرير إلى أنه في حين ظلت أسعار النفط المتقلبة والقيود المتعلقة بفيروس كورونا تلقي بظلالها على السوق مطلع العام الحالي، الا أن الجهود الحكومية لتعزيز برامج الاستثمار والتحول الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة كان لها تأثير كبير في تعزيز الطلب في سوق الاستشارات الخليجية.

وفي تعليقه على هذا الموضوع، قال رئيس اتجاهات السوق والمحتوى والاستراتيجية في الشركة أشوك باتيل: انه بعد عام 2020 الذي كان حافلا بالتحديات وجدت شركات الاستشارات فرصة واسعة في دول مجلس التعاون الخليجي مستفيدة من التحسن الكبير في عام 2021، وسجلت أسرع معدل نمو في السوق لمدة سبع سنوات. وظلت الرقمنة محركا رئيسيا للطلب حيث سعت كبرى شركات الأدوية في المنطقة إلى تحديث أنظمتها، وتعزيز استخدام التعلم الآلي والأتمتة في وظيفة البحث والتطوير، وضمان فعالية حلول العمل عن بعد قدر الإمكان. وكان القطاع العام مرة أخرى مجالا واسعا للغاية للشركات الاستشارية في الأسواق الخليجية وارتفعت إيراداتها بنسبة 19,7٪ في عام 2021، بينما كانت برامج التنويع الاقتصادي الحكومية محركا رئيسيا للطلب على الخبرة الاستراتيجية على وجه الخصوص، حيث اعتمد العملاء على الخبرات الاستشارية لتحديث الخطط المتعلقة بخصخصة المؤسسات الحكومية وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الأقل تطورا.

وظل الأمن السيبراني في جميع دول الخليج هو الخدمة الاستشارية الأسرع نموا مرتفعا بنسبة 28,4٪ في ضوء المساعي لوضع حلول جديدة لحماية الخدمات الرقمية المختلفة.

ووجد التقرير أيضا أن الطلب على الاستشارات الاستراتيجية عاد بقوة في جميع دول مجلس التعاون، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 24,2٪ لتصل إلى 838 مليون دولار في عام 2021 بعد تراجع بنسبة 7٪ في العام السابق.

وأضاف باتيل أن بيانات الشركة تبين أن دول الخليج تتعافى بسرعة من الوباء، ويعتقد ما يقرب من نصف العملاء الذين شملهم الاستطلاع في المنطقة أن مؤسساتهم عادت إلى طبيعتها بعد الوباء، وهي نسبة أعلى بكثير من البلدان الأخرى التي قمنا بتحليلها كجزء من برنامج اتجاهات السوق لهذا العام.

وخلص التقرير الى القول انه مع عودة التفاؤل إلى المنطقة، وتوقع ما يقرب من ثلثي عملاء الشركة إنفاق المزيد على الدعم الاستشاري هذا العام، فإنه يتوقع عاما جيدا آخر للشركات الاستشارية يتجاوز أداء عام 2021.

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم محلياً بنسبة 4,36٪ في مارس الماضي على أساس سنوي

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 4,36٪ في مارس الماضي على أساس سنوي.

وقالت «الإحصاء» في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0,24٪ في مارس الماضي على أساس شهري لارتفاع أسعار عدد من المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية خصوصا المواد الغذائية والتعليم.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في مارس الماضي بنسبة 7,18٪ مقارنة بالشهر ذاته من عام 2021، في حين لم يتغير مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) وبقي مستقرا عند 135 نقطة على أساس سنوي.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع بنسبة 6,13٪، في حين ارتفعت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 2,26٪، وارتفع معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) بنسبة 2,19٪. وذكرت أن مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) ارتفع بنسبة 1,78٪، في حين شهدت أسعار مجموعة (النقل) ارتفاعا بنسبة 4,82٪ في مارس الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2021.

وأفادت بأن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 2,39٪ على أساس سنوي، كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 3,73٪، في حين قفزت أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 18,95٪.

وبينت «الإحصاء» أن أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) ارتفعت على أساس سنوي في مارس الماضي بنسبة 2,85٪ ، كما ارتفعت أسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) 3,59٪.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس مستويات الأسعار عموما بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس النمو أو الانكماش الاقتصادي، إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات المالية والنقدية.

الأغذية والمشروبات ارتفعت في مارس الماضي بنسبة 7,18٪

«أوبيك» تخفض توقعات الطلب العالمي على النفط

رويترز: خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2022 لثاني شهر على التوالي، مشيرة إلى الغزو الروسي لأوكرانيا وزيادة التضخم وانتشار سلالة أوميكرون في الصين.

وفي تقريرها الشهري، قالت المنظمة إن الطلب العالمي على النفط سيزيد بمقدار 3,36 ملايين برميل يوميا في 2022 بانخفاض 310 آلاف برميل نفط يوميا عن توقعات سابقة. وذكرت المنظمة أن إنتاجها النفطي زاد 153 ألف برميل في أبريل إلى 28,65 مليون برميل، وهو ما يقل عن الزيادة المفترضة بموجب اتفاق أوبيك+.

فيما خفضت أوبيك توقعات إنتاج النفط في 2022 من المنتجين خارج المنظمة بمقدار 0,3 مليون برميل إلى 2,4 مليون برميل. وحول رؤيتها لنمو الاقتصاد العالمي، كشفت المنظمة عن خفض توقعاتها للنمو في عام 2022 إلى 3,5٪ من 3,9٪ في توقعات سابقة. وبحسب التقرير الشهري، تتوقع المنظمة نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2022 إلى 3,36 ملايين برميل من 3,67 ملايين برميل في توقعات سابقة.